

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 351 @ الأئمة كلهم ، ويرون أن الحديث والأخذ به مضلة وأن الواجب تقليد هؤلاء الأئمة وأمثالهم فيما حكموا به ، وإن عارضت أقوالهم الأخبار النبوية ، فالأولي الرجوع إلى أقاويلهم وترك الأخذ بالأخبار والكتاب والسنة . فإن قلت لهم : قد روينا عن الشافعي رحمه الله أنه قال : إذا أتاكم الحديث يعارض قولي ، فاضربوا بقولي الحائط وخذوا بالحديث فإن مذهبي الحديث ، وقد روينا عن أبي حنيفة أنه قال لأصحابه : حرام على كل من أفتى بكلامي ما لم يعرف دليلي . وما روينا شيئاً من هذا عن أبي حنيفة إلا من طريق الحنفين ، ولا عن الشافعي إلا من طريق الشافعية ، وكذلك المالكية والحنابلة . فإذا ضايقهم في مجال الكلام هربوا وسكنوا . وقد جرى لنا هذا معهم مراراً بالمغرب وبالمشرق ، فما منهم أحد على مذهب من يزعم أنه على مذهبه ، فقد انتسخت الشريعة بالأهواء . وإن كانت الأخبار الصحاح موجودة مسطرة في الكتب الصحاح . وكتب التواريخ بالتجريح والتعديل موجودة والأسانيد محفوظة مصنوعة من التغيير والتبديل ، ولكن إذا ترك العمل بها ، واشتغل الناس بالرأي ، ودانوا أنفسهم بفتاوى المتقدمين ، مع معارضة الأخبار الصحاح لها ، فلا فرق بين عدمها ووجودها ، إذا لم يبق لها حكم عندهم . وأي نسخ أعظم من هذا . وإذا قلت لأحدهم في ذلك شيئاً يقول لك : هذا هو المذهب ، وهو والله كاذب ، فإن صاحب المذهب قال له : إن عارض الخبر كلامي ، فخذ بالحديث واطرك كلامي في الحش ، فإن مذهب الحديث . فلو أنصف لكان على مذهب الشافعي من ترك كلام الشافعي للحديث المعارض ، فإنه يأخذ بيد الجميع () . انتهى كلام الشيخ الأكبر قدس سره . * * *

26 - فتوى الإمام تقي الدين أبي العباس فيمن نقفه على مذهب .

ثم اشتغل بالحديث فرأى في مذهبه ما يخالفه الحديث كيف يعمل ؟ .

سئل شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية ، عليه الرحمة والرضوان ، عن رجل تفقه على

مذهب من المذاهب الأربعة ، وتبصر فيه ، واشتغل بعده بالحديث ، فوجد أحاديث